

نيروز ساتيك*

عرض كتاب

العلاقات التركية - الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل

المؤلف: معمر فيصل خولي.

”

الطبعة: ط ١.

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

سنة النشر: ٢٠١٤.

عدد الصفحات: ١٢٠ صفحة.

“

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

التي طرحها وزير الخارجية التركي السابق أحمد داوود أوغلو في كتابه "العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية". تجلّى ذلك في الزيارات المتبادلة بين المسؤولين، وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وزيادة اعتماد تركيا على الغاز الطبيعي الروسي.

”
بلغ استيراد تركيا من النفط الروسي ٢٩٪، ومن غازها الطبيعي ٦٣٪. وبهذا الاستيراد احتلت تركيا المرتبة الثالثة بعد ألمانيا وإيطاليا من حيث حجم مشتريات الغاز الروسي

ينقسم العنوان الرئيس الثاني "الشراكة المادية الملموسة ٢٠٠٤-٢٠٠٨" (ص ٣٢-٥٠) إلى أربعة عناوين فرعية؛ ففي مجال العلاقات الدبلوماسية، استعرض الباحث العديد من اللقاءات السياسية بين مسؤولي البلدين، وتصريحاتهم الصحفية، والتي غالبًا ما أكّدت الرغبة المشتركة في تطوير العلاقة. تجسدت في إعلان روسيا تأييدها انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. في المقابل، أيّدت تركيا انضمام روسيا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي بوصفها دولة مراقبة. وأعلنت روسيا وتركيا مع إيطاليا في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥ افتتاح خط أنابيب (بلو ستريم) الذي مدّد تحت مياه البحر الأسود لنقل الغاز الطبيعي الروسي إلى تركيا، ثم إلى جنوب أوروبا في مرحلة لاحقة. وبفضل هذا الخط، راح دور تركيا يتزايد بوصفها ناقلة للغاز الطبيعي من روسيا إلى أوروبا والأسواق الدولية.

في جزئية أخرى، يحدّد الباحث النقاط والمواقف محلّ الاتفاق في الفترة الواقعة بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨، والتي تمثّلت بالتخوّف من "الثورات الملونة" في أوروبا الشرقية، واستقرار منطقة القوقاز، وضمان أمن البحر الأسود، ومحاولات عزل سورية وإيران وتغيير الأنظمة في الشرق الأوسط، وإنهاء الاحتلال الأميركي للعراق، وحلّ الصراع العربي - الإسرائيلي. وفي الفترة ذاتها، يعدّد الباحث القضايا والمواقف محلّ الخلاف. تمثّلت بالعديد من النقاط منها: استمرار الخلافات بخصوص نشاطات حزب العمال الكردستاني في روسيا واستضافة تركيا قادة شيشانيين على أراضيها، واستخدام روسيا حق النقض ضد خطة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان للسلام في قبرص، وتسليم تركيا معدات

تناول الكاتب مسألة العلاقات الروسية - التركية وتطوّرها. وحاول أن يحلّل تلك العلاقة الإشكالية من خلال مفاهيم متعددة في العلاقات الدولية، غلبت عليها مفاهيم المدرسة الليبرالية من خلال تركيزه على الجانب الاقتصادي في تطور العلاقات التركية - الروسية مع عدم إغفاله المسائل الأمنيّة. يفترض الباحث أنّ مفهوم المصلحة الوطنية هو الأنسب لبحث علاقة الدولتين وتحليلها منذ وصول "حزب العدالة والتنمية" إلى الحكم في تركيا وحتى الوقت الراهن. أمّا أهمية الدراسة، فتكمن في الوزن الجيوستراتيجي لكلا الدولتين في النظام الدولي، وما تعكسه تلك العلاقة من نتائج على المنطقة العربية.

مضمون الكتاب

ينقسم الكتاب إلى مقدمة وثلاثة عناوين رئيسة. تستعرض المقدمة مراجعة تاريخية سريعة للعلاقات الروسية - التركية (ص ٧-٢٨) قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا. ويذكر الكاتب الفارئ العربي بأنّ العلاقات الروسية التركية تاريخيًا كانت عدائية غير سلمية، إذ استدعى الجوار الجغرافي والاختلاف الديني بين الإمبراطوريتين العثمانية والروسية تصارعهما عسكريًا؛ فقد دعمت روسيا القيصرية شعوب البلقان، وشجعتها على التمرد على سيطرة الدولة العثمانية عليها، بدعاوى الرابطة السلافية والعقيدة الأرثوذكسية. وقبل انتهاء الحرب العالمية الثانية بأشهر معدودة، ألغى الاتحاد السوفياتي "معاهدة الصداقة والحياد" التي كان قد أبرمها مع تركيا في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٢٥، وطالب بفرض شروط أمنية على تركيا، لإعادة توقيع المعاهدة. أمّا تركيا، فقد انضمت إلى حلف "الناتو" بعد تأسيسه، لتكون الذراع العسكرية الغربية لاحتواء الاتحاد السوفياتي. وهي صيغة حكمت طبيعة العلاقات الروسية التركية طيلة فترة الحرب الباردة. ويوصّف الباحث عقد فترة ما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي بـ"عقد التذبذب في العلاقات التركية - الروسية"؛ إذ تبادلت كلا الدولتين في دعم الحركات الانفصالية في البلد الآخر (القوى الكردية / القوى الشيشانية)، إضافةً إلى العديد من القضايا الخلافية المهمة وبخاصة في قبرص ويوغسلافيا، إلا أنّ ذلك لم يمنع من نموّ التبادل التجاري بينهما.

رأى الباحث في العنوان الرئيس من الكتاب (ص ٢٨-٣٢) أنّ تأسيس "الشراكة" الروسية - التركية قد بدأ في الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٤. انطلقت تلك المرحلة من أسس السياسة الخارجية التركية

الرغم من التناقض الكبير في موقفيهما، يرجح ألا يؤثر في ما عدّه التقارب الإستراتيجي في العلاقة بين روسيا وتركيا. وعزا ذلك إلى السعي التركي للتحوّل إلى مضخة لتدفقات النفط الآتية من منابع احتياطيات النفط والغاز الأكبر في العالم من آسيا الوسطى وبحر قزوين وروسيا وكازاخستان. وكذلك، تسعى روسيا إلى توثيق التعاون مع تركيا لأنّها الجسر الواصل بين الشرق والغرب؛ فهي تجسّد ثلاث دوائر جغرافية (الدائرة الأوروبية، والدائرة العربية، والدائرة الآسيوية الوسطى). وتناول الكاتب أيضًا مسألةً خلافية أخرى هي بناء محطة رادار للناو في محافظة ملاطيا التركية. لكنّه استطرد في الحديث عنها باستعراضه مواقف الأحزاب التركية منها، والمصالح التركية في إنشائها، والتصريحات الصحفية الروسية بخصوص محطة الرادار. وأغفل أبعاد هذه القضية على جوهر العلاقات التركية - الروسية. وفي الشأن الإيراني، عالج الكاتب العلاقات الروسية - الإيرانية، والتركية - الإيرانية، بصورة سريعة، إلا أنّه لم يتطرق إلى انعكاسات العلاقاتين وأبعادهما على العلاقات الروسية - التركية. وفي الساحة الأفغانية، رأى الباحث أنّه لا يمكن أن تكون روسيا شريكًا أساسيًا لتركيا، لكن تشكيل تحالف إقليمي لدعم البنية التحتية وبنائها وإعادة تأهيلها بعد الحرب، سيكون من مصلحة كلا البلدين.

”

تسعى روسيا إلى توثيق التعاون مع تركيا لأنّها الجسر الواصل بين الشرق والغرب؛ فهي تجسّد ثلاث دوائر جغرافية (الدائرة الأوروبية، والدائرة العربية، والدائرة الآسيوية الوسطى)

”

يعود الكاتب للتذكير بالتعاون في مجال الطاقة بين البلدين، وتبادل الزيارات الرسمية، ويكثّر من التصريحات الصحفية للمسؤولين الروس والأترك حول عددٍ من القضايا الخلافية بين البلدين (إسقاط الطائرة التركية في سورية، وتفتيش الطائرة السورية في تركيا وهي قادمة من موسكو، وطلب تركيا من حلف الناتو نشر صواريخ باتريوت على حدودها مع سورية). مع تأكيد ضرورة تحييد قضايا الخلاف، والاستمرار في التعاون الاقتصادي.

ثم يفرد الباحث جزئية لعرض الموقف الأميركي ممّا أسماه "التقارب التركي - الروسي"؛ إذ يستعرض أهمية تركيا في الإستراتيجية الأميركية

عسكرية لجورجيا وأذربيجان، وتشريع مجلس الدوما الروسي لقانون يعدّ العثمانيين مسؤولين عن "إبادة الأرمن"، واعتراف تركيا باستقلال كوسوفو، وتوقيع روسيا مع اليونان وبلغاريا اتفاقًا يقضي بنقل الغاز الروسي إليهما، إضافةً إلى قضايا أخرى.

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية في المدة ذاتها، فقد زاد معدل التبادل التجاري بينهما تزايدًا تدريجيًا حتى وصل في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٨ مليار دولار. وبلغ استيراد تركيا من النفط الروسي ٢٩٪، ومن غازها الطبيعي ٦٣٪. وبهذا استيراد احتلّت تركيا المرتبة الثالثة بعد ألمانيا وإيطاليا من حيث حجم مشتريات الغاز الروسي.

في العنوان الرئيس الثالث "تنوع المصالح ٢٠٠٨-٢٠١٢" (ص ٥٠-١٠٧)، يكمل الباحث مناقشة القضايا السابقة (العلاقات الدبلوماسية - العلاقات الاقتصادية)، والموقف الأمريكي من التقارب التركي - الروسي؛ ففي المجال الدبلوماسي، استعرض الباحث أزمة الحرب الجورجية - الروسية في عام ٢٠٠٨، والموقف التركي منها، إذ عدّها أصعب أزمة سياسية خارجية لتركيا. ويعود ذلك إلى أنّ تركيا مرتبطة بجارتها الجنوبية جورجيا بعلاقات متميزة، تمثّل من خلال تلك العلاقة عنصر توازن مهمّ في علاقتها بدول القوقاز. وفي الوقت ذاته، كان لتركيا حساباتها الخاصة في ضمان مصالحها الاقتصادية مع روسيا. وهو ما جعلها على مسافة واحدة من طرفي الحرب، روسيا وجورجيا، فأعلنت دعمها وحدة الأراضي الجورجية، وأحجمت عن إدانة العمليات العسكرية الروسية. لكن ذلك لم يمنع توتر العلاقات التركية - الروسية إثر تبعات تلك الحرب؛ فقد احتجّت روسيا على دخول سفن حربية تابعة لحلف الناتو في ٢١ آب / أغسطس ٢٠٠٨ إلى الموانئ التركية في البحر الأسود؛ إذ حمل نائب رئيس هيئة الأركان الروسية تركيا مسؤولية استمرار الوجود العسكري للناتو لمدة أكثر من ٢١ يومًا، وهي المدة التي تسمح بها اتفاقية "مونترو" للمضائق. ولممارسة المزيد من الضغط على تركيا، فرضت روسيا قيودًا جمركية تمثّلت باحتجاز ١٠٠٠٠ شاحنة تركية عند نقاط عبور عدة مع روسيا. ولن تنتهي تلك الأزمة إلا مع إعلان الناتو في ١٠ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٨ عزمه على سحب سفنه الحربية من البحر الأسود. وبعد هذه الأزمة السياسية، استمرت العلاقات بين الدولتين في النمو والتعاون، وبخاصة في مجال النفط والغاز، حتى شمل المجال النووي، مع توقيع بناء روسيا محطة كهرو ذرية في تركيا.

ويجمل الباحث قضايا الخلاف بين روسيا وتركيا في المدة ذاتها بالعدد من الإشكاليات الدولية؛ ففي الأزمة السورية، يرى الباحث أنّه على

المجاملات، مراعاةً للأعراف الدبلوماسية. وأهم ما يغيب عن الكتاب هو تحليل المصالح الإستراتيجية لكلا البلدين. ولذلك نجد أن الكثير من مراجعه تعتمد على المواقع الإلكترونية والصحف اليومية، ما يجعل الكتاب أقرب إلى تقرير متكامل عن العلاقات الروسية - التركية منذ وصول حزب "العدالة والتنمية" إلى السلطة في تركيا.

يضع الباحث التعاون الروسي التركي في مجال الطاقة ضمن أولويات السياسة الخارجية لكلا البلدين تجاه بعضهما البعض. وهو ما يعدّ صحيحاً نسبياً، إلا أن المسكوت عنه هو حسابات الأمن القومي لكلا البلدين. يبين المؤرخ الروسي المعروف ليف غوميلوف أن الحضارة الروسية الكبرى تكوّنت على أساس التمازج العرقي التركي - السلافي تاريخياً. كما أن التكيف مع الأطلسيين لن يعني شيئاً للشعب الروسي أقلّ من فقدانه "الإثنية والقومية والروح"^(١). وبما أن أجزاء كبيرة من مواطني دول آسيا الوسطى المشمولة في أوراسيا، تتكلم اللغة التركية ومن أصول تركية؛ إضافةً إلى المواطنين من الأصول التتارية والمسلمين في داخل روسيا نفسها، فإن ذلك يعني رصيماً من القوة التركية للتمدد في العمق الروسي بعد زيادة رصيدها الجيوسياسية في المشرق العربي ممزوجةً بخلفيات أيديولوجية تسمح بنقلها إلى العمق الروسي. يعني ذلك نقل الإشكالية الثقافية إلى داخل روسيا وعزل روسيا إثنياً^(٢)، وذلك بإبعاد روسيا عن المواطنين ذوي القومية الروسية في الدول الأوراسية. وستصبح مناطق القوقاز والشيشان وداغستان وأبخازيا بؤرةً للصراعات والاضطرابات ما إن تصادم فيها المصالح الجيوبوليتيكية لتركيا الأطلسية مع روسيا الأوراسية القائمة على أساسين الإثني (القومية الروسية)، والديني (الأرثوذكسية)^(٣). إن أخطر ما تخشاه روسيا من أي نجاح تحقّقه السياسة الخارجية التركية هو أن يتلاقى الوعي القومي غير الروسي (التركي) في أوراسيا مع الجانب الديني (الإسلامي)^(٤)، وهو ما يهدد الأمن القومي الروسي والمشاريع المستقبلية في دول الجوار الروسي.

يبقى بعد الطاقة والتعاون الاقتصادي مسألة حيوية في العلاقات الروسية - التركية، إلا أنه يترك الساحات الجيوسياسية القريبة منهما مفتوحة للتنافس والصراع فيما بينهما، ولو كان عبر وكلاء آخرين.

في الشرق الأوسط، يوضع بعدين رئيسين على تركيا والولايات المتحدة الأميركية تجاوزهما، لكي تعي أن التقارب الروسي التركي لا يهدّد مصالحهما الإستراتيجية، وهما: البعد النفسي والبعد الجيوسياسي. أما الموقف الأميركي من تطور العلاقات التركية - الروسية، فهو غير واضح في الكتاب. يستنتج الباحث في الخاتمة عدداً من النتائج، أبرزها؛ استطاعت كلتا الدولتين تجاوز مرحلة العداء، ووصلتا إلى الشريك الجيوسياسي في الحوار المشترك في غرب آسيا. على الرغم من المصالح المتباينة بشأن عددٍ من القضايا الإقليمية، فإن تركيا وروسيا أسستا قاعدة صلبة من الاحترام المتبادل وأرضية مشتركة، لضمان تعزيز التعاون بشأن القضايا الإقليمية، وأن تتجه العلاقات الاقتصادية نحو مزيدٍ من التقارب. الخلاف بين الدولتين بشأن القضية السورية، يجب ألا يحدد بقيادتي الدولتين عن الاتجاه في تطوير علاقاتهما.

”

يضع الباحث سيناريويين للعلاقات التركية - الروسية؛ أولهما أن يؤدي التقارب والتعاون الاقتصادي إلى ترميم العلاقات السلبية على صعيد القضايا السياسية. وثانيهما أن يمتد التوتر السياسي إلى مجالات التعاون والتقارب بينهما

“

يضع الباحث سيناريويين للعلاقات التركية - الروسية؛ أولهما أن يؤدي التقارب والتعاون الاقتصادي إلى ترميم العلاقات السلبية على صعيد القضايا السياسية. وثانيهما أن يمتد التوتر السياسي إلى مجالات التعاون والتقارب بينهما. لكن يرحّب الباحث السيناريو الأول. ويعتقد أنه على تركيا أن تستمر في تطوير علاقاتها الإيجابية مع روسيا، وفي الوقت ذاته، تخلق صيغة تحقّق بها التوافق مع متطلبات التزاماتها الدولية.

تقييم الكتاب

يتتبع الكتاب تطوّر العلاقات الروسية - التركية. ويقدم الكثير من المعلومات والأرقام المفيدة عن حجم التبادل التجاري بينهما، وعن خطوط إمدادات النفط والغاز من روسيا إلى تركيا. ويوثّق الكتاب أيضاً تصريحات المسؤولين القادة في البلدين خلال اجتماعاتهم الرسمية وفي المؤتمرات الصحفية، والتي غالباً ما يغلب عليها طابع

١ زبغينو بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى، سحر فراج ومحمد عبد السلام حسن (مترجم)، ط١ (القاهرة: دار ميريت، ٢٠٠٣)، ص ١٠٢-١٠٣.

٢ ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا ومستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، عماد حاتم (مترجم)، ط١ (بيروت: دار الكتب الجديدة المتحدة، ٢٠٠٤)، ص ٢١١.

٣ المرجع نفسه، ص ٢٩٠-٢٩١ و ص ٣٠٢-٣٠٣.

٤ هنري لورنس، الإمبراطورية وأعداؤها - المسألة الإمبراطورية في التاريخ، بشير السباعي (مترجم)، ط١ (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠)، ص ٦٤.